ما يجب أن نفيده من الحرب :

الإقبال على الزواج

للأستاذ عبد الحميد يونس

يمر الزواج بوصفه نظاما اجتماعيا واقتصاديا فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بأزمة شديدة الخطر على كيان المجتمع عامة والأسرة بنوع خاص . فقد دلت الإحصائيات التى أخذت منذ نشوب الحرب الكبرى الأولى الى الآن على نقص متزايد فى مقدار الزواج وزيادة مضطردة فى حوادث الطلاق مما أدى بكاتب اجتماعى معروف هو " كالفرتون " إلى أن يؤلف كتابا عنوانه (إفلاس الزواج) ، ولسنا نريد أن ندافع عن الزواج فهو على الرغم من هذه الأزمة لا يحتاج إلى دفاع . وقد دلت الإحصائيات الأخيرة ، على أن مصر بمنجوة من هذه الأزمة الزواجية بصفة عامة ، فالتكافؤ بين عدد الجنسين قائم ملحوظ ، والإقبال على الزواج آخذ فى الزيادة والاضطراد .

ومن الحقائق الاقتصادية المقررة أن نسبة الإقبال على الزواج تزيد بزيادة الرخاء ، وبخاصة فى الأمم الزراعية ومنها مصر ، بل إن المواسم الزراعية كموسم الفلال أو القطن تحدد وقته ، والرخاء لا يدفع الرجل الأعزب بالإقبال على الزواج إذا قدر عليه فحسب و إنما يدفع بالرجل المتزوج أحيانا إلى معاودته .

ومن الحقائق المقررة كذلك أن الزواج أكثر فى القرى منه فى المدن ، وأن سنه أقل فى القرى منه فى المدن ، وذلك لأن البيئة الزراعية أيسر والمطالب أقل والحياة أبسط والأبناء ثروة للآباء وليسوا عبئا على كواهلهم كما هو الحال فى المدن التى يصعب فيها إعالة الأسرة وتتعقد فيها سبل الحياة .

وليس من شك فى أن الحرب الأخيرة قد استحدثت فى مصر رخاء مصطنعا وأن هذا الرخاء قد أثر بدوره فى الكيان الاجتماعى للطبقات المختلفة وزعزع كثيرا من المقاييس وقلب كثيرا من الأوضاع .

ونحن نستطيع أن نقول إنه على الرغم من استيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية الأساسية وتثبيت أسعارها والتحكم فى إيجار الأراضى فان الريف أفاد بعض الفائدة من ظروف الحرب لزيادة الإقبال على المنتجات الزراعية لتغذية السكان والجند والمهاجرين ومن إليهم ، كما أن كثرة النقد المتداول أدى بدوره إلى زيادة القدرة الشرائية فى القرية إلى حد ما ، وبعد أن كانت القرية قبيل هذه الحرب أقرب ما تكون الى « القرية المهجورة » التى وصفها « أوليفر جولد سميث » فى انجلترا إبان القرن الثامن عشر لفرار أهلها الى المدن

باحثين عن العمل والقوت فى المصانع اصبحت تحتفظ بجانب ليس بالقليل من أهلها ، بل إن غير الريفيين أقبلوا على الأرض المزروعة فعلا والمستصلحة والقابلة للاصلاح استغلالا لحاجة البلاد الملحة إلى الغذاء والكساء وتوظيفا للاموال المكدسة فى بعض الأيدى . ونتج عن

هذا أن زادت نسبة الإقبال على الزواج وارتفع الخط البيانى لهذه الزيادة ارتفاعا يكاد يكون مفاجئا بعد أن كان آخذا فى الهبوط . ولكن هذا الإقبال على الزواج نحبه — كما كان متوقعا — تعديل فى بعض مراسيم الزواج تمس مظهره ولا تمس جوهره . هذا التعديل هو الزيادة الملحوظة فى المهور التى أحدثتها زيادة الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة ، ونقص "الجهاز" الذى تدخل العروس به لنقص المعروض منه فى السوق وغلاء ثمنه ، ثم الاقتصار الى حد يشبه الاستغناء فى الحفل الذى يتم به الاعتراف الاجتماعى بالزواج ولم يكن أهل الريف قبل ذلك قد أخذوا بسنة المتعلمين المتوسطين من أهل المدينة فى الاستغناء عن الحفل بجرد الإعلان عن الزواج .

وأول ما نلاحظه على هذه الحركة الزواجية أنها تتبع حالة الرخاء . تزيد بزيادته وتنقص بنقصانه ، وأن المحافظة على نسبة الإقبال عليه فى الريف المصرى والعمل على زيادتها يستتبعان من غير شك العمل على ترقية أسباب الحياة فى الريف ومضاعفة الثروة الزراعية للفلاحين وتجميل الحياة فى القرية حتى يستطيع الشاب من الأوساط أن ينشىء لنفسه أسرة يقوم على إعالتها دون حرج أو ضيق . ولسنا من هؤلاء الاجتماعيين الذين يقفون عند القرينة المصرية ويرون ميل أهلها الفطرى إلى الزواج والإنجاب دون أن ينبهوا إلى أن هذا الميل قد أصبح زائدا عن الحاجة الزراعية مما يؤدى بطبيعة الحال إلى اكتظاظ الريف بساكنيه من ناحية ، وزيادة وفيات الأطفال من ناحية أخرى ، واشتداد هجرة الريفيين إلى المدن من ناحية ثالثة .

ونحن نرى أن خير علاج تتقى به التقلقل الذى أحدثته الحرب فى شئون الأسرة أن تعين الحكومة فى تشريعاتها الخاصة بالزواج الحد الأعلى للمهور . وبهذا نقضى على الزيادة غير المعقولة فى المهور التى أدى اليها الغلاء المصطنع فى ظروف الحرب الاستثنائية . ولسنا نريد أن نخوض فيما يخوض فيه بعض الباحثين من أن المهر أثر من آثار « الزواج بالشراء » التى كانت تمارسه الجماعات البدائية ، وهكذا نكون فى الوقت نفسه قد حافظنا على ركن من أركانه ولم نعمل على المساس بشعيرة من شعائره .

ولا يغرب عن البال أن هذا الاجراء يجب أن يكون مصحوبا بالمحافظة على هذا التقشف الذى استحدثته الحرب بالتخفف من "الجهاز" والاقتصاد فى الحفل أو الاستغناء عنه بالاعلان البسيط الذى يتم به الركن الثانى من أركان الزواج وهو الاعتراف الاجتماعى .

بيد أن هذا كله لا يعفينا من حماية الزواج من غير القادرين عليه الاكفاء له المستعدين لاحتمال تبعاته وذلك باختبار الراغبين فيه من الناحية الصحية والمالية والخلقية . وقديما كانت الجماعة تختبر القادرين على الزواج باقتناص الرءوس البشرية أو الوحوش أو احتمال ضربات السوط .

وقد تغيرت النظرة الآن وأصبحت الدولة قادرة على الكشف الطبي على الخاطبين، مسئولة عن إيجاد عمل لعاطليهم والمحافظة على عمل غيرهم . ولنذكر أنها وضعت فى الماضى الحد الأدنى لسن الزواج وحافظت عليه وعاقبت من لم يتبعه مع أن زواج الأحداث كان قبل هذا القانون مباحا شائعا فى الريف المصرى . وثمة مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية هى حماية سوق الزواج من الذين يتسورونه من الطريق الأسفل ويخذونه متعة وملهاة . يتخلصون من زوجة ليبنوا بأخرى ، مع أن التعدد نزلت به الأديان وسنته الشرائع فى حدود لا تعرف الهوى والعبث .

وإذا انتقلنا إلى المدن وأرباضها فإننا نجدها قد اكتظت بساكنيها وممن نزح إليها من أبناء الريف ، ذلك لأن المصانع والأعمال التى استلزمتها الحرب وضروراتها اجتذبتهم إليها، فوجد العاطلون العمل الذى ينشدون ، بل إن الكثيرين من غير العاطلين تركوا ما بأيديهم وانخرطوا فى هذه المصانع، كما أن عددا من الأحداث والصبيان تركوا حوانيتهم وحرفهم ووصلوا أنفسهم بالمصانع العسكرية أو المدنية التى اقتضتها ضرورات الحرب المؤقتة طمعا فى أجر أعلى وظروف عملية أحسن .

ونتج عن هذا بطبيعة الحال أن كثر النقد المتداول وارتفع مستوى المعيشة واشتدت قدرة من لم يكن قادرا على شراء الضرورى بل وما هو فوق الضرورى ، فاضطربت المقاييس وتبلبلت الأوضاع وأصبحت قدرة المرء على الكسب هى المعيار الذى يقاس به فى نظر الجماعة، وتضاءلت إلى جانبه المعايير المعنوية التى كانت تقوم على العلم أو الخلق أو الطبقة فقضى ذلك أو كاد على العضو الأثرى فى المجتمع المصرى الذى نسميه " روح الوظيفة " . وكان من آيات تغلغلها فى المجتمع المصرى إلى بداية هذه الحرب أنك إذا طلبت إلى شابين أحدهما موظف والآخر فى الحياة الحرة أن يخطبا فتاة واحدة فإنك كنت تدهش عند ما ترى أن أسرة هذه الفتاة كانت تفضل الموظف ولو كان إيراده أقل من إيراد زميله بكثير .

وأصبحت بعض الأسر لا ترى غضاضة فى أن تخطب ابنتها إلى غير موظف فى الحكومة .

وبديهى أن هذا الرخاء كاد يقضى على الأزمة الزواجية التى كانت تعانيها المدينة المصرية وإن زاد المهر — كما حدث فى الريف — وقل الجهاز .

ولكن المدينة تختلف عن القرية فى أن نسبة السن قد نقصت وأعيد إلى الحفل مظهر البذخ لغلبة غير المتعلمين على المجتمع المدنى .

والمؤسف أن ما جبل عليه المصرى من عدم الاحتفال بالغد جعل أولئك وهؤلاء ممن أفادوا من كثرة الأعمال المستحدثة والنقود المتداولة ينفقون عن سعة ، وكلما تراخت أعوام الحرب ظنوا أن ظروفها لن تزول ، فما ادخروا شيئا ، والذى يخشاه الاجتماعيون أن تصاب هذه الطائفة بالتعطيل وأن تنكمش سوق العمل وتنخفض أجورها ومعظمهم قد أقبل على الزواج ومنهم من تزوج مثنى وثلاث .

ولا علاج لهذه الحالة فى نظرنا إلا الإبقاء على الإنتاج الكبير وتثبيت الأجور حتى تحتفظ الأسر التى تكونت فى غضون الحرب بكيانها وحتى يظل الرسم البيانى للزواج على ارتفاعه مع تجميد المهور وتقليل الجهاز والاستغناء عن الحفل وحماية الزواج من غير القادرين عليه أو العابثين به .

ولكن هناك طائفة أنقات كاهلها الحرب على الرغم من جميع الإجراءات التى اتخذت للتخفيف عنها ، تلك هى أصحاب الأجور الثابتة والمرتبات الجامدة التى ظلت على حالها رغم ظروف الحرب الاستثنائية وارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعا لم تعد هذه الأجور وتلك المرتبات تتكافأ معه ، والزيادة التى أضيفت إليها لم تعمل على الاحتفاظ لهم بمكانتهم فى المجتمع وجاههم من موظفى الحكومة ، فساعد ذلك على زوال الحواجز التى كانت بين طبقتهم وغيرها من الطبقات ، وقلل من قدرتهم القديمة على الترف ، وقد كانوا فى الأصل من المنصرفين عن الزواج لتعذر تحقيق مطالبهم وتعقد أساليب حياتهم وتعدد ملاهيهم فازدادت تبعا لهذه الحالة رغبتهم عن الزواج وتعذر بناؤهم للأسرة مع الاحتفاظ بمستواهم فى الحياة الاجتماعية ، ولولا استحداث أعمال جديدة استلزمتها ظروف الحرب ، وان كانت الأجور عليها كالأجور ما قبل الحرب ، ولولا تراخى بعض الأسر فى مطالبها لاستفحلت أزمة الزواج بين هذه الطبقة واستحال حلها . ومن الوسائل المحمودة التى لجأت إليها الحكومة فى غضون هذه الحرب والتى يجب علينا أن نحافظ عليها وأن نستزيد منها هى رفع قاعدة العلاوة الاجتماعية لصغار الموظفين والمستخدمين والعمال ، فالأصل فى الأجر أن يكون مكافئا للعمل لكنه فى هذه الحالة يجب أن يكون مكافئا للعمل ولحالة العامل الاجتماعية .

وغنى عن البيان أن هذه العلاوة يجب أن تتعدل من ناحيتين :

الأولى : أن يفيد منها المتزوج ، وان لم ينجب ، وذلك لأنه يعول شخصا آخر من حقه على المجتمع ألا يغفل حسابه .

والثانية : أن تزيد قيمتها حتى تتكافأ مع مستوى المعيشة ومكانة هذه الطبقة ، ولا بأس من أن يتحمل الأعزب القادر فى المجتمع المصرى الراغب عن الزواج بعض نفقات هذه العلاوة لأنه يتخلى عن واجب اجتماعى ويتحرر من أعباء هيأته الحياة لاحتمالها والقيام

بمسئولياتها ، ولكن هذا لن يؤتى ثماره حتى تعيد الهيئة الاجتماعية النظر فى أجور هذه الطبقة ، وقد انقضى الزمن الذى كان يطالب فيه بإنقاص الأجور ويقاس الرخاء فيه بهبوط الأسعار ويجب أن تصحب الدعوة إلى التأمين الصحى دعـوة إلى التأمين الاجتماعى . . تدعو إلى الزواج وتعين العائل وتحافظ على عمل صاحب الأسرة . .

ويلاحظ الاجتماعيون أن مصر تمر بظروف تشبه إلى حد ما ظروف بعض الدول الأوربية بعيد الثورة الصناعية وبخاصة فى زيادة ضغط المرأة على سوق العمل ، فقد دلت الإحصائيات الأخيرة على شدة الإقبال على تعليم البنات وفق برامج البنين إلا فى معاهد يسيرة ، كما أن الحاجة الملحة إلى الأيدى العاملة فى سوق العمل التى قد فتحت الباب على مصراعيه للمرأة فى العمل غير الفنى ، وأصبحنا نرى طبقة من العاملات تشبه تلك الطبقة التى كانت تعرف فى انجلترا بطبقة " صاحبات الجوارب القصيرة " يعملن فى مصانع الأزرار والنسيج والحياكة وغيرها .

وسيؤدى هذا الضغط بطبيعة الحال إلى زيادة الإستقلال الإقتصادى للمرأة العاملة ، وقد يضطرب بذلك الميزان الاجتماعى فلا تصبح المرأة غير المتزوجة أو العانس إمرأة متعطلة كما كان الحال فى الإقتصاد الاجتماعى القديم ، لأن وظيفة هذه العاملة لم تعد قاصرة على الزواج وقد يكسبها هذا الإستقلال شيئا من المنعة الإجتماعية يمارنها على حسن الإنتخاب الطبيعى ، وقد يصرفها جملة عن الزواج وتبعاته الجسام .

والغالب أن هذه الطبقة ستساعد فى الإقبال على الزواج كما كان الحال بين المشتغلات فى التعليم والطب ، ذلك لأنهن سيقمن عن أولياء أمورهن بتجهيز أنفسهن للزواج ، كما أن الجنس الآخر كاد يتخلص من النظرة القديمة وأصبح يفضل العاملة على غير العاملة تفضيله للمالكة على غير المالكة لتعاون وإياه على إعالة الأسرة ومواجهة ضرورات الحياة . . .

والخلاصة أن مصر لاتمر بأزمة زواجيـة بل إنها على العكس قـد أفادت من ظروف الحرب فى الإقبال على الزواج إقبالا لم يسبق له مثيل من قبل ، ولكن الذى ينبغى أن نعنى به وتهيأ لمواجهته ما قـد يصيب الأسرة من تقلقل واضطراب نتيجة لانتهاء الحرب وزوال مؤثراتها .

وقد سبق أن بينا أن الإقبال على الزواج يتناسب مع حالة الأمة الإقتصادية تناسبا طرديا يزيد بزيادة الرخاء فيها وينقص بنقصه ، لذلك فعلينا أن نجعل الرخاء الذى استحدثته الحرب حقيقيا بعـد أن كان مصطنعا وأن ندعو إلى الزواج ونرغب فيـه ونفضل المتزوج على غير المتزوج فى سوق العمل ، ونفضل العائل على غير العائل فى الأجور حتى نحافظ على مثل الأمة الإجتماعيه والخلقية ما

عبد الحميد يونس
عضو لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية